



5 رؤساء لمكاتب الكويت الخارجية في اليابان وكوريا وسنغافورة والهند والصين

«التسويق العالمي» في «البترول» يكشف عن رؤساء المكاتب الخارجية

أحمد مغربي



عبدالناصر الفليح

أصدر العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية عبدالناصر الفليح يقضي بنقل 5 رؤساء في المكاتب الخارجية للتسويق العالمي.

وجاء في القرار الذي حصلت «الانباء» على نسخة منه نقل عبدالكريم الصقر ليصبح رئيسا للمكتب الياباني، ومحمد زينل ليصبح رئيسا لمكتب كوريا وقيس البسام ليصبح رئيسا لمكتب سنغافورة وعبدالعزيز العطار رئيسا لمكتب الهند وعبداللطيف المخيزيم رئيسا لمكتب الصين.

وجاء في التعميم انه سيتم تنفيذ القرار بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية المطلوبة.

طرح المشروع على المقاولين قريبا ومدة العقد 5 سنوات

«نفت الكويت»: مسح قاع البحر لحفر 20 بئراً لبدء عمليات الاستكشاف البحري

أحمد مغربي

والأجهزة والإمدادات اللازمة لتنفيذ الخدمات والمواد والعمالة واستخدامها بشكل كبير على العمالة الأجنبية بشكل عام قطع الغيار والوقود ومواد التشحيم ومساحة مكتبية كافية ومختبر لمطلي الشركة. تجدر الإشارة إلى أن شركة هالبرتون العالمية كانت قد أبلغت شركة نفط الكويت عن صعوبة جلب حفارات الحفر البحري عن الصين في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد وصعوبة السفر وانتقال الفريق الفني لمعاينة برج الحفر قبل شحنه إلى الكويت، مشيرة إلى انه تم وضع تاريخ مبدئي في شهر أكتوبر المقبل بدلا من شهر يوليو الماضي. وتتوقع شركة نفط الكويت إنتاج نحو 100 ألف برميل من النفط يوميا عند اكتمال المشروع، حيث ان العقد مع شركة هالبرتون يتضمن حفر 6 آبار ضمن عمليات الاستكشاف، حيث وقع الاختيار على جهاز حفر بقوة 4500 حصان بخاري، وهذا أمر في غاية الأهمية لضمان وجود آلة حفر لديها القدرة على التعامل مع كل الظروف في منطقة الحفر، كما أن مدة تنفيذ المشروع 3 سنوات وتبلغ قيمته 181 مليون دينار.

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة نفط الكويت تعتزم إجراء مسح لمواقع الآبار البحرية المزمع حفرها خلال الفترة المقبلة وذلك للحصول على بيانات سيزمية عالية الدقة لمواقع الآبار البحرية المقترحة من قبل الشركة والبالغة من 6 إلى 20 موقعا للحفر داخل المياه الإقليمية للكويت.

وقالت المصادر ان شركة نفط الكويت طلبت من المقاولين الاستعداد للعقد الذي سيطرح خلال الأيام المقبلة ويمتد لمدة 5 سنوات من تاريخ توقيع العقد مع فترة تمديد تصل إلى 6 أشهر إضافية.

ونكرت ان «نفت الكويت» تعتزم إجراء المسوحات الأرضية لقطاع البحر في عدد من الآبار المقترحة حفرها من قبل الشركة، على ان يكون المسح على منطقة تشمل 3 في 3 كيلومترات مربعة، وإجراء تقويع أرضية للتأكد من عدم وجود متفجرات أو موانع تعوق عملية الحفر مستقبلا.

وقالت إن الشركة التي ستفوز بالعقد عليها توفير جميع سفن المسح والمعدات



إستراتيجية الحكومة تتمثل في خلق فرص عمل للكويتيين مع الاحتفاظ بالعمالة الأجنبية الماهرة

«أر ابيان بيزنس»: الكويت تسعى لتفريغ العمالة الوافدة.. «غير الماهرة»

- الكويت تعتمد على عمالة «منخفضة التكلفة» للعمل بمهن يتحاشاها معظم المواطنين
- الحكومة بحاجة لجعل القطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين بدلاً من القطاع العام
- عامل إيراني قضى بالكويت 67 عاماً: الرحيل الآن بهذا العمر.. «أمر مفاجئ»

محمود عيسى

«منخفضة التكلفة»، وخاصة العمال من الشرق الأوسط وآسيا، حيث يصل الكثير منهم في سن الشباب للعمل في وظائف متواضعة لا تحتاج للمهارة، وهي مهن يتحاشاها معظم المواطنين الذين يفضلون المناصب الحكومية عالية الأجر.

لكن انهيار عائدات النفط التي تعتبر مصدراً حيوياً لإيرادات الدولة، يفرض إعادة التفكير في الأوضاع المالية، حيث تهدف الحكومة إلى تحديد عدد غير الكوئيين بنسبة 30٪ من إجمالي السكان البالغ 4,8 ملايين نسمة، مقارنة بـ 70٪ حالياً لحل معضلة التركيبة السكانية، حيث تهدف الكويت، ضمن سعيها لتنوع اقتصادها، إلى الاعتماد أكثر على الكوئيين «للمعمل في جميع المهن».

وبالنسبة للإيراني حسن علي، وهو من بين أكثر من 68 ألف وافد لن تجد تاشيراتهم، فإن مغادرتهم بلد قضى فيه أكثر من نصف سنوات عمره الـ 67 ستكون أمراً مفاجئاً، بينما قال علي بأن الخضرار في سوق المباركية لوكالة «فرانس برس»: «لقد تزوجت هنا ورزقت بأولادي وعشت حياتي في الكويت، ومن الصعب أن اضطر إلى الرحيل، هكذا ببساطة بعد كل هذه السنوات».

لكن السوري خليل عبدالله، وهو ميكانيكي يبلغ من العمر 63 عاماً، قال إنه لا يزال يأمل في إجراء السماح له بالبقاء في الكويت، وتساءل بقوله: «هل من الممكن ان يغادر التجار وأصحاب الشركات مصالهم ويتكروا كل شيء وراءهم؟!»

جانحة «كورونا» من جانب آخر، فقد سلطت جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي كانت آثارها غير متناسبة على العمال المهاجرين الذين يعيشون في مساكن مزدحمة، الضوء على وجود مجتمع بات يخطر إليه بشكل متزايد على أنه عبء، لاسيما مع التراجع في الفرص الوظيفية المتاحة لهم. وفي حين رحب البعض بالخطوة الأخيرة لخفض أعداد الوافدين، يقول الخبراء إن القرار سيضر بالقطاع الخاص ويقلص الاستهلاك، فيما حذر الاتحاد الكويتي للمطاعم من أن الإجراءات قد تضر الشركات التي تعاني بالفعل من الضائقة المالية بعد أشهر من الإغلاق.

من جانبه، قال رئيس الأبحاث في المركز المالي الكويتي «المركز» إم آر راغو، إن الإستراتيجية تتمثل في خلق فرص عمل للكوئيين مع الاحتفاظ بمزيد من العمالة الأجنبية الماهرة، مشيراً إلى أن الحكومة تسعى لتطبيق هذا الأمر من خلال تقليل العمالة الوافدة التي لا تضيف قيمة كبيرة للاقتصاد،

واستشهدت الشركة بمقابلات مع عدد من العاملين في المهن ذات الأجور المنخفضة، ومنهم المواطن المصري مرزوق محمد الذي قال لوكانت «فرانس برس»، انه بعد أكثر من 45 عاماً من العمل في غسل السيارات في الكويت لتغطية نفقاته المعيشية، فإنه سيحجر على مغادرة الكويت في وقت باتت فيه المشاكل الاقتصادية وفيروس كورونا تغير المشاعر المعادية للوافدين، وهذا الرجل البالغ من العمر 65 عاماً هو من بين عشرات الآلاف الذين سيضطرون إلى مغادرة الكويت التي تضررت بشدة من انهيار أسعار النفط خلال العام الحالي.

والاعتماد على الوافدين وتعمد الكويت شأنها شأن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بشكل كبير على العمالة الأجنبية

غياب المحفزات يدفع «البورصة» لتسجيل خسائر أسبوعية محدودة

شريف حمدي

بالسوق الرئيسي جزء من النشاط المضاربي الذي لا يغيب على السوق في أي حال.

ومع جنوح الأداء للتراجع المحدود، خسرت القيمة السوقية نحو 9 ملايين دينار بنسبة 0,02٪ لتصل القيمة إلى 30,76 مليار دينار تراجعاً من 30,77 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي، وبذلك استقرت خسائر القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية العام عند 13٪.

وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 8٪، إذ بلغت 173 مليون دينار كحصلة أسبوعية بمتوسط يومي 34,6 مليون دينار، مقارنة مع 188 مليون دينار بمتوسط يومي 37,6 مليون دينار الأسبوع الماضي.

جحت مؤشرات بورصة الكويت للتراجع على مدار جلسات الأسبوع باستثناء الجلسة الختامية، حيث ارتفعت مؤشرات السوق بشكل جماعي مما قلص من حجم الخسائر المحققة على مدار جلسات الأسبوع.

وتشهد البورصة الكويتية حالة من الهدوء اللافت منذ بداية الشهر الجاري على عكس ما كانت عليه خلال تعاملات أغسطس الماضي، حيث كانت المؤشرات نشطة في الاتجاه الصاعد على وقع عمليات شراء واسعة تشمل الأسهم القيادية بالسوق الأول، فضلاً عن بعض الأسهم المتوسطة والصغيرة

«بلومبيرغ» تجيب: المدخرات السائلة استنزفت لسد عجز الميزانية المتراكم منذ عام 2014

كيف تبخرت 50 مليار دينار جمعيتها الكويت خلال 20 عاماً؟! 1

الإجراءات الحكومية لتعزيز السيولة وتحويل الأرباح المحتجزة ومراً سيولة 8,8 مليارات دينار ■ النفط بمتوسط 30 دولاراً يهبط بالإيرادات إلى 7,5 مليارات دينار.. ويرفع العجز إلى 14 ملياراً

محمود عيسى

قالت وكالة «بلومبيرغ» الاخبارية انه بعد إقرار مجلس الامة لميزانية السنة المالية الحالية، أخذ في الاعتبار تعديلات لمراعاة انخفاض أسعار النفط وتقليص المصروفات الحكومية، فقد ارتفع العجز المتوقع في الميزانية إلى 14 مليار دينار (ما يعادل 46 مليار دولار).

وقدرت المصروفات الآن بنحو 21,6 مليار دينار بعد تقليص نحو مليار دينار، منذ كشفت وزارة المالية عن خطتها في يناير الماضي، ويقول النائب عدنان عبدالصمد الذي يرأس لجنة الميزانية في المجلس إن الانخفاض لم يؤثر على الدعم أو المزايا المقدمة للموظفين أو على حقوقهم. وأضافت الوكالة انه من المتوقع أن تنخفض إيرادات السنة المالية التي بدأت في الأول من أبريل 2020 بأكثر من النصف إلى 7,5 مليارات دينار، على افتراض أن متوسط سعر النفط 30 دولاراً للبرميل، وكانت الحكومة في الأصل قدرت الإيرادات في الميزانية من خلال حساب سعر النفط الخام عند 55 دولاراً، قبل أن يؤدي فيروس

كورونا إلى انخفاض الأسعار وزيادة الضغط على المالية العامة للدولة.

نهاوي الإيرادات

ومن المقرر أن تنخفض صادرات الكويت من النفط والغاز هذا العام إلى ما يقرب نصف أعلى مستوياتها في 2014 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، كيفية تمويل العجز الذي تواجهه الكويت للعام السابع على التوالي، نتيجة انتهاء صلاحية قانون الدين العام في 2017، ويقول عبدالصمد إنه من المرجح أن يتقلص العجز منذ ان بدأت أسواق الطاقة في الانعاش. ولكن عدم وجود قانون جديد للدين العام، جعل من المستحيل



على الحكومة الاقتراض، ما أجبرها على الاعتماد على صندوق الاحتياطي العام بدلا من ذلك، ولما كانت الأصول السائلة في الصندوق قد أصبحت على وشك النضوب، فقد اضطرت وزارة المالية لاتخاذ تدابير أخرى لتلبية احتياجات الإنفاق،

علمنا بان رواتب موظفي القطاع العام والدعم يستحوذان على 73٪ من إجمالي النفقات. وقال عبدالصمد إن السيولة النقدية المتاحة للخزينة أخذت في الانخفاض لأن الحكومة فشلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة لترشيد الإنفاق، مشيراً إلى أن الكويت جمعت 50 مليار دينار على مدى السنوات العشرين الماضية، والتي استخدمت في سد عجز الميزانية بعد مهبوط أسعار النفط في 2014، كما تم

استخدام الأموال بالمساعدات الخارجية وشراء الأسلحة وسداد العجز في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

حلول مؤقتة

من جانبه، قال وزير المالية براك الشيبان الشهر الماضي ان الرصيد المالي يوشك على النضوب لدرجة أن الحكومة لن تكون قادرة على دفع الرواتب بعد شهر أكتوبر المقبل، مشيراً إلى انه بين الحلول المؤقتة لسد الفجوة المالية شراء صندوق الثروة السيادية ما تتجاوز قيمته 2,2 مليار دينار من الأصول من الخزينة، كما وافق مجلس الامة على خطط لوقف التحويل السنوي بواقع 10٪ من الإيرادات النفطية إلى الصندوق في السنوات التي تعاني فيها الحكومة من العجز. ويقول عبدالصمد إن إجراءات تعزيز السيولة التي شملت أيضاً تحويل أرباح مؤسسات الدولة الأخرى أضافت نحو 8,8 مليارات دينار للخزينة، وقد اتسع عجز الكويت في السنة المالية الماضية إلى 5,64 مليارات دينار، بزيادة 69٪ تقريبا عن العام السابق نتيجة هبوط أسعار النفط الخام إلى ادنى من المتوقع فضلاً عن تراجع الإيرادات غير النفطية.